Sudan Rights
Watch Network

شبكة مراقبة حقوق الإنسان-السودان

تقرير يناير 2025

العنف و الجوع يفتك بالإنسان

اوضاع حقوق الإنسان والحوادث الامنية بإقليم دارفور

www.sudan-watch.net

Sudan Rights Watch

Sudan Rights Watch Network

المحتويات

مقدمة: 3
المنهجية: 3
ملخص تنفيذي: 4
الاطار القانوني: 4
اولاً: الأوضاع الأمنية 6
ولاية جنوب دارفور: 6
ولاية شرق دارفور: 7
ولاية وسط دارفور: 7
ولاية غرب دارفور: 9
ثانياً: انتهاكات حقوق الإنسان 10
ولاية شمال دارفور: 10
ولاية جنوب دارفور: 12
ولاية شرق دارفور: 12
ولاية وسط دارفور: 13
ولاية غرب دارفور: 14
التوصيات: 14

مقدمة:

شبكة مراقبة حقوق الإنسان - السودان هي شبكة سودانية متخصصة في مراقبة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، بالإضافة إلى رصد الأحداث الأمنية والمخالفات الحقوقية في السودان، مع تركيز خاص على إقليم دارفور، تهدف الشبكة إلى تعزيز أوضاع حقوق الإنسان وزيادة الوعي بالحقوق الأساسية في البلاد.

توفر الشبكة معلومات دقيقة وموثوقة عن وضع حقوق الإنسان في إقليم دارفور من خلال نشر تقارير دورية تغطي الحوادث الأمنية وانتهاكات حقوق الإنسان، كما تقوم بإصدار نشرات عاجلة تتناول الأحداث الراهنة التي لها تأثير كبير في حالة الضرورة. تستند هذه التقارير إلى جمع البيانات مباشرة من المراقبين/ات بدارفور، وتتمتع الشبكة بنظام متقدم لتتبع الأحداث، والذي يقدم تحليلات إحصائية حول انتهاكات حقوق الإنسان وأنماطها وأماكن وقوعها.

علاوة على ذلك، تسعى الشبكة إلى تعزيز المناصرة من أجل العدالة والمساءلة، وحفظ الذاكرة الجماعية للانتهاكات، ودعم حقوق الأفراد والمجتمعات المتأثرة بتلك الانتهاكات لبناء مجتمع أكثر عدلاً واحتراماً لحقوق الإنسان في السودان.

المنهجية:

تم إعداد هذا التقرير بناءً على المعلومات التي جمعها الراصدين/ات الميدانيين/ات بالشبكة المنتشرون في ولايات دارفور الخمس. لضمان جمع البيانات بدقة وكفاءة، تستخدم شبكة مراقبة حقوق الإنسان - السودان أداة جمع البيانات (Kobo Toolbox) حيث تم تطوير نموذج مسح تفصيلي داخل الأداة وصممت خصيصًا لجمع بيانات رئيسية حول انتهاكات حقوق الإنسان والأحداث الأمنية.

يحتوي هذا النموذج على أسئلة تتعلق بطبيعة الانتهاكات، أنماطها، وسياقها، تعريف الجناة، بالإضافة إلى تفاصيل ديموغرافية وإنسانية تساعد في فهم الفئات المتضررة بشكل أفضل وأماكن تواجدهم.

يتم تعبئة النموذج بواسطة راصدي الشبكة المنتشرين في(شمال دارفور، وسط دارفور، غرب دارفور، جنوب دارفور، شرق دارفور)، ومن ثم يتم جمع هذه البيانات والتحقق من صحتها بواسطة محللين قانونيين لضمان دقة المعلومات الواردة في التقارير، يسهل هذا النهج عملية جمع البيانات الموثوقة بشكل آمن، كما يضمن تطبيق معايير النزاهة، الشفافية، والمصداقية في جميع مراحل العمل.

ملخص تنفيذي:

شهدت الأوضاع الأمنية وانتهاكات حقوق الإنسان في إقليم دارفور خلال شهر يناير تدهورًا مستمرًا، نتيجةً لاستمرار النزاع المسلّح الذي اندلع منذ منتصف أبريل 2023م بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السُودانية وبقية الأطراف المتحالفة أو الموالية لهما. فتصاعدَ ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان بالقصف المدفعي والجوي بما فيها القتل خارج القانون، الاغتيالات والاعتقالات التعسفية، والهجوم على القرى وقصف المدنيين والأعيان المدنية ولاسيما المرافق الصحية والأسواق والمدارس والمتاحف بشكل متعمد وعشوائي، بِجانب تفاقم أعمال المخالفات قانونيًا مثل التهديد بالسلاح، النهب، السرقة، وتفتيش منازل ومقتنيات المواطنين وترهيبهم والاعتداءات الجسدية والجنسية ضد النساء. كما هناك حالات لحوادث قطع الطريق أمام الحركة والتنقل والأنشطة الاقتصادية، واستهداف الطواقم والكوادر الطبية ورجال الدين والشباب. كما هناك استهدافًا واضحًا للنازحين في مخيمات ومراكز الإيواء المؤقتة. وفي النتيجة لاستمرار النزاع واستهداف المدنيين والمناطق المأهولة بهم والأعيان المدنية ولاسيما المرافق الصحية والأسواق، تفاقمت الأوضاع الإنسانية والصحية بشكل كارثي في ظل توقف المساعدات الخارجية الامريكية بادارة دونالد ترامب مؤخراً بما تشمل تمويل الاستجابة الإنسانية في السودان الذي يقارب الثمانية مئة مليون دولار في العام 2024. ومع انهيار اعمال غرف الطوارئ التي كانت تقدم خدمات المساعدات الغذائية والصحية للمتضررين.

الاطار القانوني:

إن استمرار العنف المسلحة الدائر في السودان منذ 15 أبريل 2023 بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية، والذي يعُرّف وفق القانون الدولي الإنساني، نزاعًا مسلحًا غير دولي، قد خلّف تداعيات مأساوية في إقليم دارفور بسبب عدم إلتزام طرفي النزاع بقواعد الحرب التي أقرها القانون الدولي الإنساني الأمر الذي أدى إلى انتشار العنف وتفاقم الحوادث الأمنية التي تُشكّل إنتهاكات خطيرة ضد المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني.

ولقد ارتفعت وتيرة هذه الانتهاكات خلال شهر يناير 2025 مقارنةً بالعام الماضي. حيث أُرتكبت خلالها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بما فيها القتل العمد، الاعتقال التعسفي، الاعتداءات الجسدية والجنسية من خلال الهجمات العشوائية والقصف المدفعي والجوي على مناطق مأهولة بالسكان المدنيين بجانب استهداف الأعيان المدنية وبما تشمل المرافق الصحية، المتاحف، المستشفيات، الأسواق، والمدارس. بالإضافة إلى أعمال تدمير البنية التحتية، الإعتقال التعسفي، ونهب ممتلكات المدنيين، فضلًا عن إثارة الخوف والهلع. وتعد الانتهاكات وأعمال العنف المذكورة التي ترتكبها أطراف النزاع في إقليم دارفور خلال شهر يناير 2025 تعدٍ صارخ على قواعد القانون الدولي الإنساني وبعض المواثيق الدولية أهمها:

1. المادة 18 من اتفاقية جنيف الرابعة؛ حيث تحظر الهجوم على المستشفيات و المراكز الصحية.

2. المادة 19 من اتفاقية جنيف الأولى، والتي تحظر الهجوم على المنشأت الطبية الثابتة والوحدات المتحركة التابعة للخدمات الطبية.
3. البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف الأربعة بشأن النزاعات المسلحة غير الدولية، والسودان طرفاً مصادقاً عليها منذ 2006.
4. المادة الثالث المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949م.
5. المواد 6، 7، 8 من نظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية التي نصت على جرائم الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

وفي تشريعات الوطنية؛ حيث نجد القانون الجنائي السوداني لسنة 1991 تعديل 2020م جرّمت تلك الأفعال في نصوص المواد من المادة 186 وحتى المادة 192، وعلى الرغم من ذلك إلا أن القضاء السوداني غير قادرة على تطبيق هذه الأحكام وخاصة في سياق النزاع الحالي وذلك لعدة أسباب أهمها: ضعف استقلالية القضاء السوداني عن السلطة التنفيذية. ضعف أهلية مؤسساته القضائية، وغياب أو محدودية توفر الأجهزة القضائية التي تُعنى بتطبيق القانون في إقليم دارفور بسبب استمرار النزاع وتداعياته الممتدة.

اولاً: الأوضاع الأمنية

ولاية جنوب دارفور:

كثُرت خلال شهر يناير الحوادث الأمنية بالولاية، بما فيها النهب والسرقة والاغتيالات والاعتقالات والتهديدات مما أصبح من الصعوبة بمكان تنقل وحركة المدنيين بالهاتف او النقود أو أي ممتلكات اخرى. حيث يسهل أن يتعرض المرء لكل تلك الأعمال في ضوء النهار أمام الملأ في ظل سيطرة قوات الدعم السريع على الولاية منذ أواخر أكتوبر 2023. وقد شهدت الولاية منذ نهاية ديسمبر وبداية يناير العديد من الحوادث الأمنية. حيث في الثلاثين من ديسمبر المنصرم نُهب وقتل مواطن يعمل تاجرًا للاكسسوارات بسوق موقف الجنينة في طريق عودته إلى منزله. وفي اليوم التالي، نُهِب مواطن يحمل بضاعته (اكسسوارات إلكترونية) في طريقه لمنزله من موقف الجنينة إلى حي النهضة غرب مدينة نيالا. وفي طريق نيالا قِريضة؛ جنوب شرقي نيالا، تعرضت سيارة في طريقها من نيالا لعملية إطلاق نار ومحاولة نهب. وفي الخامس من يناير، وعند حوالي الساعة الثانية عشر ظهرًا، تعرض مواطن لحادث نهب مبلغ 3 مليون (مليار) في طريقه إلى موقف المواصلات للسفر في حي الجير من قِبل شخصين مسلحين ملثمان يستقلان دراجة نارية. وفي السابع من يناير، وعند حوالي الثامنة مساءً، تعرضت إمرأتين ورجل في طريق عودتهم من مكان شبكة الانترنت بحي الجير للنهب من قبل اثنين مسلحين مجهولين يحملان أسلحة؛ حيث قاما بتهديد الضحايا بالسلاح بتفتيشها وأَخذا هواتفهم الجوالة بعد أن طلبا منهم خلع ثيابهم التي يرتدينها. وفي 12 من يناير أُطلق النار على المواطن محمد يحى عبدالوهاب في حادثة نهب ما أدى إلى إصابته ونهب حصانه. ومنذ الثامن من يناير داوم طيران الجيش على التطواف بسماء الولاية ولا سيما على مدينة نيالا مع تردد متكرر لطيران تتبع للدعم السريع على مطار نيالا، مما أثار قلق كبير وسط المواطنين بالمدينة؛ حيث أدى إلى استمرار النزوح منها.

ومنذ 24 يناير، إختفت مواطنة تُدعى ايمان ادم (17 عامًا)، في طريق عودتها من معسكر كلمة إلى سوق بليل جنوب شرقي مدينة نيالا. كما اختفى مواطن يُدعى عيسى الحاج عبد البشير منذ 23 يناير، والذي خرج من منزله في حي كرري متجهاً نحو مسجد مدرسة نيالا الفنية، وهو يعاني من النسيان جراء عملية مخ وأعصاب أُجريت له مؤخرًا. و20 يناير قُتل شخص على يد مجهولة أدى إلى إغلاق سوق محلية بليل بأوامر من قوات حماية المدنيين التي شكلتها السلطة المدنية بالولاية وهي تتبع للدعم السريع وخلق حالة من الخوف والرعب وسط المواطنين. وذات الحادث تكرر بسوق موقف الجنينة غرب شمال مدينة نيالا؛ حيث في 21 يناير قُتل تاجر على يد عناصر مجهولة بمخبز في سوق موقف الجنينة وهو يتبع للدعم السريع، وعلى إثر ذلك أغلقت الاخيرة السوق منذ السابعة صباحًا، فيما حاول التجار نقل بضائعهم خوفًا من أعمال السرقة والنهب، وفي الساعة التاسعة صباحًا أحاطت الدعم السريع السوق ومنعت من الدخول إليها.

وفي مطلع ذلك الأسبوع قامت الدعم السريع بحملات ضد المحال التجارية بالسوق حيث طلبت من أصحاب المحال (الرواكيب) دفع مبلغ 6,000 الف جنيه سوداني كتصدِيق للاماكن وإن لم يتم الدفع يتم إخلائها وهي مقاهي وأماكن شبكات "الإستارلنك" ومطاعِم وبقالات .وفي 22 يناير، قُتل في سوق قادرة جنوبي نيال أحد أفراد الدعم السريع إثر شجار مع أحد المواطنين؛ قام المواطن بِضربه

بقطعة طوب مما أدى إلى إصابته في رأسه ونُقل إلى المستشفى وتوفي نتيجة نزيف حاد، فقرر قوات حماية المدنيين إغلاق السوق لاحقًا. وفي 23 يناير، اعتدت مجموعة مسلحة يستقلون دراجات نارية على شخصين في حي الجير جنوب، عند حوالي الثامنة مساءًا أثناء جلوسهم أمام منزلهم؛ حيث قام الضحايا برمي هواتفهم داخل بيتهم بعد سماع أصوات الدراجات النارية، مما أطلق الجناة النار عليهم مما أدى إلى إصابتهم وتم نقلهم إلى إحدى العيادات بالحي.

ولاية شرق دارفور:

خلال شهر يناير، ما تزال الأوضاع الأمنية متوترًا بالولاية. حيث في 30 ديسمبر المنصرم، وُجِد مواطن يُدعى جمال أحمد علي مقتولًا بعد يومًا واحدًا من فقدانه في أطراف منطقة القدامية بواسطة مجهولين ونُهب عربته التي يعمل بها سائقًا مستأجِرًا في خط مواصلات زريبة المواشي القديمة الواقعة شمالي المدينة. في الخامس من يناير، قتل شخصان مجهولان، مواطنة تُدعى محاسن كو، تسكن حي الناظر جنوب شرقي مدينة الضعين، وتعمل في بيع الخمور؛ وتعود تفاصيل الحادث إلى نشوب شجار بينها وبين شابين سكاري مسلحين قاما بإطلاق النار عليها مما توفيت قبل إسعافها في المستشفى، وبحسب مصادر أولية أنه قد تم التعرف على أحد الجناة. وفي الثامن من يناير، تعرض شاب يُدعى حامد احمد (26 عامًا) لحادث إطلاق نار بواسطة شخصين مجهولان يرتديان قطعة الكدمول في حي النسيم شمال غرب سوق مدينة الضعين. حيث وُجِد ملقيًا على الأرض مصابًا بثلاثة عيار ناري في أرجله كما نُهِب سيارته.

وفي 17 يناير، تعرض مواطن لحادث نهب جهاز "الإستارلنك" كان يعمل به في سوق الأوقاف بالضعين تحت التهديد بالسلاح بواسطة مسلحين مجهولون في طريق عودته إلى منزله، بعد أن اعترضت طريقه عربة بوكس، بعد اغلاق السوق، عند حوالي الساعة التاسعة مساءً. وفي 21 يناير، وقعت حادثة هروب عدد 9 سجينًا من سجن الضعين الكبير بمساعدة مجموعة مسلحة يستقلون عربة لاندكروزر هاجمت السجن وحدثت عملية تبادل إطلاق نار بينها وحراس السجن. وبعد يومين تاريخًا، 23 يناير، تعرض مواطن يُدعى طارق أحمد موسى، يسكن شمال السكة الحديد، لحادث إطلاق نار أصاب رجليه من فرد مسلح مجهول أمام منزله وفرّ هارباً، فيما أُسعِف الضحية بنقله إلى المستشفى. وفي اليوم التالي، تعرضت عربة بوكس تقل مزارعين قادمة من منطقة حسب الله ريفي شمال الضعين لحادث نهب بواسطة أربعة مسلحين يستقلون عربة بوكس؛ حيث بعد اعتراضهم لطريقهم قامت المجموعة المسلحة بضرب المدنيين واجبارهم على نقل الفول السوداني من عربتهم لعربة الجناة، ثم ذهبوا في طريقهم.

ولاية وسط دارفور:

منذ 29 ديسمبر 2024 حتى 13 يناير 2025، ظلت طائرة من طراز الانتينوف بيضاء اللون تطوف أجواء ولاية وسط دارفور ومدينة زالنجي بشكل متكرر؛ حيث تأتي من الناحية الغربية وتتجه شرقًا من ارتفاعات متفاوتة ويتم سماع صوتها بشكل شبه يومي. وفي 29 ديسمبر، وعبر إذاعة زالنجي، أعلن المجلس الأعلي لتأسيس الإدارات المدنية التابعة للدعم السريع قانونًا حظر بموجبه التعامل بالعملة الجديدة في مناطق سيطرتها، وأوضح القرار أن التعامل بها وتداولها يحاسب عليه القانون بالسجن والغرامة أو العقوبتين معًا. كما أعلنت مضيها في تكوين اللجان المدنية بمدينة زالنجي.

في صباح الأول من يناير، تعرض سوق أبوجا الرئيسي في معسكر الحميدية لعملية سرقة لعدد ثلاث محال تجارية من قبل مجهولين؛ وتعود التفاصيل إلى أن اثنين من المحال يعود الأول لصاحبه عبدالمنان عبدالله أرباب آدم، والثاني لصاحبه عثمان موسي آحمد، وهي محال لبيع الملابس، والثالث محال عطور يعود لصاحبه السماني عبد العزيز عيسي. في 5 يناير مساءً، وُجِد مصرع شخص يستقل دراجة نارية ويحمل ثلاث أسلحة مختلفة الأنواع مقتولًا من قبل مجهولين؛ وتشير التفاصيل إلى أن المقتول يتبع لقبيلة الرزيقات(الجلول) ويعمل تاجر أسلحة. ووجِدت جثته مرميةً في الخلاء بالقرب من قرية أندرو التابعة لوحدة أبطأ الادارية، والتي تبعد عن مدينة زالنجي مسافة 15 كلم شمالاً شرقيًا؛ وقد قام الجناة بنهب درجاته الناريّة والأسلحة وجميع ما بحوزته ولاذوا بالفرار شرقًا. وعند وصول الخبر لأهالي القتيل تجمعوا في حشود على متن دراجات نارية (مواتر) وسيارة دفع رباعي ويحملون أنواع مختلفة من الأسلحة وفور وصولهم لمنطقة الحدث قاموا بحرق إحدى ارتكازات الدعم السريع والمستنفَرين بالقرية لاتهامهم بارتكاب الجريمة أو متواطئين مع الجناة وتسببوا في ترويع المواطنين بعدد من القرى. وقاموا بتتبع الأثر حتى وصلوا بالقرب من قرية دانكوك، وتشير أصابع الاتهام إلى أبناء قبيلة الترجم التي وُجِد الدراجة الناريّة بالقرب من قريتهم وتم ملاحقة المشتبه بهم والقبض على بعضهم وجاري البحث عن آخرين.

وفي 6 يناير، عند حوالي الساعة الثالثة والنصف عصرًا، قام شخصين يحملان بندقية كلاشنكوف احداهما يُدعى محمد بخيت، بنهب دراجة نارية لمواطن في حي الحميدية وبعد سماع أهالي القتيل بالخبر قاموا بالتجمهر والحشد في موقع الحادثة وفور وصولهم واجههم سكان الحي المقيمين بالقرب من موقع الحدث بالتفصيل وملابسات الأمر، واتضح أن الجناة يتبعون اليهم، لكنهم رفضوا التفاهم، فقاموا بإطلاق النار على منزل أسرة القاتل وأصابوا أحد أفرادها بطلق ناري في رجله نقل على اثره الى مستشفى زالنجي لتلقي العلاج. ثم تحرك الحشود الى سجن زالنجي الكبير وقطاع الفوج التابع لقوات الدعم السريع ومراكز الشرطة بحثًا عن القاتل وعندما لم يجدوه قاموا بكسر أبواب بعض غرف السجن والمعتقلات وتخريب مراكز الشرطة مما هرب عدد من السجناء والمعتقلين، وتحرك بعض من هذه التجمعات المسلحة صوب المستشفى وعند وصولهم قاموا بترويع من بداخله ومحيطه وتحولت مدينة زالنجي في ذلك اليوم إلى حالة من الفوضى والهلع مما قام قائد ثاني الدعم السريع العميد محمد ادم البنجوز بالتدخل وأمر قواته بالانتشار في عدد من المواقع التي هاجمها المسلحون وتمكن من طردهم وتمت السيطرة على الوضع، بينما ظلت أسرة القاتل والمصاب بالطلق الناري وأعضاء القبيلة يحرسون المنزل بالسلاح ويحيطون به من كل الجهات حتى اليوم الثالث للحادثة.

وبنفس اليوم والتاريخ أعلاه، وعند حوالي الساعة الثامنة مساءً، قام 2 مسلحين يستقلون دراجة نارية بإطلاق نار على شخص يعمل تاجر مواد غذائية في سوق موقف"2 كيلو" والذي وقعت الحادثة فيه، عندما كان المقتول في طريق عودته من السوق إلى منزله الكائن بالمنطقة، وبعد الحادثة بفترة قصيرة قام أهالي الضحية بملاحقة الجناة، فقبضوا عليهم وأصابوا أحدهم بعيار ناري وقاموا بتسليمهم للدعم السريع. وفي 8 يناير، وعند حوالي الساعة الثانية ظهرًا، داهم أفراد من الدعم السريع على متن 5 سيارات قتالية منازل مواطنين بحي الوادي شرقي مدينة زالنجي بذريعة محاربة الظواهر السالبة مثل صناعة

الخمور وتجارتها وغيرها وأثناء دخولهم للمنازل، وقاموا أثناء عملية التفتيش بنهب مبالغ مالية تقدر بأكثر من مليون(مليار) جنيه سوداني من مواطنين ليس لهم علاقة بصناعة الخمور والمتاجرة فيها.

ومنذ 15 يناير، ظلت طائرة الانتينوف تحلق فوق أجواء مدينة زالنجي من ارتفاعات متفاوتة، وتأتي من جهة الغرب وتتجه شرقًا في أوقات متباينة. وفي ذات التاريخ، عند الساعة حوالي الرابعة عصرًا، انفجرت قذيفة في ملعب الخماسيات التي تتبع إلى الفرقة 21 مشاة بالولاية في حي الاستاد مما أدى إلى مقتل طفل يُدعى اشرف محمد أحمد 21) عامًا) وإصابة آخرين باصاباتٍ متفاوتة تم نقلهم إلى مستشفى زالنجي لتلقي العلاج، وفي اليوم نفسه وعند الساعة التاسعة مساءً قام مسلحون مجهولون بمداهمة مركز إيواء للنازحين يقع بالقرب من مدرسة عباد الرحمن بحي السوق شمال، وتحت تهديد السلاح نهبوا جهاز لابتوب وهاتف جوال ومبلغ مالي بقيمة 1200 جنيه سوداني ولاذوا بالفرار. وفي 17 يناير، وعند حوالي الساعة الثامنة صباحًا، حاولت مجموعة تتبع لقوات الدعم السريع يستقلون سيارة لاندكروز محملة بأسلحة مختلفة هجوم معسكر الحميدية؛ حيث في المرة الأولى، من الاتجاه الشرقي الموازي لمربع 6، وفي المرة الثانية من الاتجاه الشمالي الغربي الموازي لمربع 5 بحجة أن المعسكر يأوي عناصر تتبع للجيش السوداني والقوات المشتركة .

وفي 17 يناير، وعند حوالي الساعة العاشرة مساءً، تعرضت مواطنة تُدعى روعة يوسف، وهي ناشطة في مجال العمل المدني إلى حادثتين منفصلتين من مسلحين مجهولون؛ الأولى نُهب منها مقتنيات شخصية، والثانية نُهب فيها هاتفها الجوال في حي الكرانِك أثناء سيرها الى منزلها من مركز الانترنت، وكان عدد الجناة في المرة الأخيرة، 6 أفراد يحمل بعضهم السلاح، وقاموا باطلاق نار كثيف في الهواء. وفي التاريخ نفسه، وعند الساعة التاسعة مساءً، تعرض مواطن يُدعى الفاضل عيسي18) عامًا) لعملية إطلاق نار من مسلحين مجهولون في حي الاستاد، مما ادى الى اصابته في يده، ونُقِل الضحية الى مستشفى زالنجي لتلقي العلاج .وفي ذات السياق وبنفس التاريخ، تعرض 3 أشخاص 2 أطفال والآخر أكبر منهم في السن لعملية تهديد في حي كنجومية وسط من قبل 2 مسلحين أحدهما يحمل بندقية كلاشنكوف والآخر مسدس.

وفي 20 يناير، وعند حوالي الساعة الواحدة ليلًا، تعرض منزل مواطن لعملية اقتحام من قبل مجهولين في حي كنجومية، مما نتج عنه إصابته طعنًا بالسكين كما تم تحت التهديد، الاعتداء على شقيقته ووالدته بضربهم بمؤخرة البندقية وزوجته بقطعة طوب أخضر وأطفاله، ونقلوا إلى مستشفى زالنجي التعليمي لتلقي العلاج. وفي 26 يناير، وعند حوالي الساعة الثامنة مساءً، تعرض مركز ستارلينك بحي المحافظين لعملية مداهمة من مسلحين مجهولين قاموا باختطاف شخص يُلقب بـ"غابات" صاحب المركز، و2 آخرين وتم اقتيادهم إلى منطقة تُلولو، وتم اجبارهم بإعطاء كلمة السر لجهاز ستار لينك ولاذ الجناة بالفرار من هناك إلى جهة غير معلومة.

ولاية غرب دارفور :

خلال يناير، استمر خطاب الكراهية والحشد والاستنفار في تصاعد لاسيما في وسائط التواصل الاجتماعي للمواطنين بولاية غرب دارفور، مما زاد التوتر وفاقمَ من الوضع الأمني. حيث زادت القبضة

الأمنية والرقابة على المواطنين وتضييق المساحات. في الأول من يناير، أصدرت الإدارة المدنية بالولاية قرارًا بتشكيل لجنة التعليم بالولاية بغرض بدء الدراسة في المرحلة الابتدائية والمتوسطة وسط تضييق وكتم الحريات في مدينة الجنينة ومحلياتها أخرى. في محلية تم إيقاف استخدام الانترنت نهائيًا بقرار من الدعم السريع منذ 24 يناير، بالإضافة لاستمرار عمليات الحشد داخل الولاية. وفي 22 يناير، قامت الدعم السريع بعملية تجربة اطلاق نار للطائرات المسيرة داخل مدينة الجنينة؛ حيث حلقت المسيرات في سماء الجنينة وسماع دوي أصوات إطلاق النار، وذلك بعد أن اعلنت الدعم السريع العملية عبر إذاعة الجنينة سابقًا.

وفي محلية كرينك الواقعة شرق الجنينة، أصدرت الدعم السريع في 9 يناير قرارًا اعلنت فيه حالة الطوارئ. وتضمن القرار منع التجوال من الساعة السادسة مساءً حتى الساعة السادسة صباحًا، ومنع التجوال في السوق الكبير وسوق ستة وكل أنحاء مدينة كرينك. وقد كثُرت بالمنطقة عمليات نهب وسرقة بأيدي عناصر يركبون الدراجات النارية ويرتدون زي الدعم السريع يتلثمون الكدمول. وتتفاقم الأوضاع الإنسانية والأمنية بالولاية وشمال الجنينة وخاصة في محلية سربا وكلبس؛ حيث انتشرت حالات سرقة وتهديد للمواطنين من قبل مجموعات وعناصر ينتسبون للدعم السريع. وفي 5 يناير، حلقت طائرة جوية على بعد 20 كيلو من محلية كلبس دون قصف. ومع دخول عام 2025، ازدادت حركة النزوح داخل الولاية خاصة من ولاية شمال وجنوب دارفور بأعداد كبيرة.

ولاية شمال دارفور:

خلال شهر يناير 2025، تشهد ولاية شمال دارفور تفاقمًا في تدهور الأوضاع الأمنية نتيجةً لاستمرار حرب 15 أبريل. في الخامس من يناير، شهدت مدينة الفاشر، عند حوالي الساعة الخامسة مساءً اشتباكات بين الجيش والدعم السريع في الأحياء الجنوبية والشرقية للمدينة مما زادت من حالة القلق والتوتر بالمدينة. وفي العاشر من يناير، تعرضت سيارة إسعاف تابعة لأطباء بلا حدود في الفاشر لإطلاق نار من قبل أيدٍ مسلحة مجهولة أثناء نقل مريضة في حالة مخاض تستدعي عملية جراحية طارئة من المستشفى الميداني التابع لمنظمة أطباء بلا حدود في مخيم زمزم إلى المستشفى السعودي في الفاشر، مما أدى إلى مقتل مرافقة بالإسعاف. وفي 12 يناير هاجمت الدعم السريع محلية ام كدادة بولاية شمال دارفور واشتبكت مع مجموعة شوقارة والمقاومة الشعبية مما خلف عدد من الضحايا بين الطرفين، ووَسط المدنيين.

ثانياً: انتهاكات حقوق الإنسان

ولاية شمال دارفور:

شهدت ولاية شمال دارفور خلال شهر يناير، انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان وسط استمرار حرب 15 أبريل. حيث شهدت مدينة الفاشر منذ الأول من يناير إلى الرابع منه في توالٍ، قصفًا مدفعيًا من قبل الدعم السريع مستهدفاً مخيم ابو شوك وزمزم للنازحين وسوقه وحي أبو شوك الحِلة وعدد من الأحياء السكنية بمدينة الفاشر شمالًا. كما استهدف القصف المستشفى السعودي بأكثر من 11 قذيفة مدفعية

بعيدة المدى مما أدى إلى تدمير كامل وجزئي للمستشفى وهو الاستهداف الرابعة عشر، مما أسفر عن مقتل العشرات واصابة آخرين بجانب تدمير واسع للمنازل والمحال التجارية والأسواق. وفي التاريخ ذاته، قصف الطيران الحربي للجيش معسكر فتابرنو للنازحين مما أدى إلى مصرع ثلاث شقيقات من اسرة واحدة.

وفي السابع منه عند حوالي الساعة السادسة صباحًا قصفت قوات الدعم السريع معسكر أبوشوك مما أدى إلى مقتل وإصابة العشرات فضلاً عن الحاق أضراراً جسيمة على ممتلكات المواطنين. وفي العاشر من يناير، قصفت الدعم السريع مخيم ابو شوك بأكثر من 20 قذيفة مما اسفر عن مقتل واصابة ما لا يقل عن 4 اشخاص كانوا في طريقهم إلى مسجد. كما قامت الدعم السريع بقصف مدفعي استهدفت فيه متحف السلطان علي دينار بالفاشر مما خلف تدميرًا جزئيًا لمباني المتحف. وتواليًا تاريخًا قصفت الدعم السريع مدفعيًا معسكر ابوشوك للنازحين مما ادى الى تدمير جزئي لمنازل المواطنين، كما استهدفت معسكر زمزم للنازحين مما ادت الى سقوط ضحايا في الأرواح وتدمير للمنازل.

وفي 11 يناير، قصفت الدعم السريع مدفعيًا معسكر زمزم للنازحين، مما ادى الى مقتل اكثر من 16 شخصًا وإصابة 42 آخرين. وفي 14 يناير قصفت الدعم السريع معسكر ابوشوك للنازحين مما ادى الى تدمير جزئي لمنازل المواطنين .وفي 16 يناير، هاجمت الدعم السريع في منطقة كبكابية على قوافلٍ تجارية تحتوي على عدد من المدنيين الفارين من مدينة الفاشر، كما اسفر عن نهب ممتلكات المدنيين وقتلهم بجانب قتل عدد من عسكريين يتبعون للقوة المحايدة لحماية المدنيين الموكلة بحماية القافلة والمدنيين. والجدير بالذكر بأن القوة تتكون من قوات حركة تحرير السودان قيادة عبد الواحد نور وحركة تجمع قوى تحرير السودان قيادة الطاهر حجر.

وفي الفترة من 17 إلى 22 يناير استهدفت الدعم السريع بالقصف سوق المواشي، ومخيم ابوشوك للنازحين، مما أدى إلى تدمير جزئي لبيوت المواطنين بجانب التدمير الجزئي للمستشفى السعودي، والمسجد العتيق بالفاشر. وفي 20 يناير، شنت قوات الدعم السريع هجومًا على منطقة جبل الحلة، واقعة في محلية ام كدادة بشمال دارفور، مما أدى مقتل 19 شخص واصابة 6 آخرين. وفي اليوم قصفت قوات الدعم السريع معسكر ابوشوك مما أدى إلى مصرع 3 أشخاص. كما في ذات اليوم تاريخًا هاجمت الدعم السريع، قرية بروش بمنطقة أم كدادة بولاية شمال دارفور مما أدى إلى مقتل وإصابة 76 شخصًا وسط المواطنين. وفي 24 يناير هاجمت الدعم السريع مدينة الفاشر من اتجاهاتها الأربعة، مما خلفت الاشتباكات مقتل واصابة عشرات المدنيين كما تم إطلاق سراح مساجين بسجن شالا ونهب سوق منطقة شقرة بالإضافة لتعذيب المواطنين. وفي اليوم التالي قصفت قوات الدعم السريع بمسيرة استراتيجية المستشفى السعودي مما أدى إلى مقتل واصابة ما لا يقل عن 67 وسط مرضى ومرافقين. وتاليًا تاريخًا هاجمت الدعم السريع منطقة بروش التابعة لمحلية ام كدادة، ما أدى إلى مقتل 29 مدنيًا وإصابة 17 آخرين.

ولاية جنوب دارفور:

تصاعدت انتهاكات حقوق الإنسان بشكل واسع في ولاية جنوب دارفور التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع بالكامل منذ أواخر أكتوبر 2023. حيث في 31 ديسمبر، تعرضت 2 مواطنات (15 - 17 عامًا) الى حادث نهب هاتف جوال كانتا في طريقهما إلى معهد يقع في سوق موقف الجنينة، من قبل عناصر تتبع لقوات الدعم السريع. حيث قامت العناصر بتهديد الفتاتين أمام الملأ ونهبت هاتف احدهما بتهمة أنها كانت تصوّرهم.

وفي السادس من يناير، وعند حوالي الساعة الواحدة ظهرًا، اعتقلت الدعم السريع في حي تكساس بمدينة نيالا خمسة شباب في مركز الإستارلينك مع تفتيش هواتفهم وسط هلع بقية من كانوا بالمركز. وفي 13 من يناير، وعند حوالي الساعة 12 منتصف الليل، قصف الطيران الحربي للجيش مدينة نيالا مستهدفًا منطقة دوماية التي تقع في الناحية الغربية للمدينة، مما أسفر عن مقتل أسرة كاملة وإصابة ثمانية آخرون. كما استهدف القصف حي السكة حديد وسط المدينة، مما أدى إلى مقتل أربعة أشخاص وإصابة تسعة آخرين، بالإضافة إلى تدمير كامل لمركز صحي ومنزل.

وفي 21 يناير، اعتقلت عناصر من الدعم السريع يستلقون عربة بوكس ملطخة بالطين مواطن يُدعى كمال الدين يحيى من أمام منزله، وبحثت أسرته عنه في المعتقلات دون أثر له. في 22 يناير، شن طيران الجيش غارة جوية على مدينة نيالا مما أدى إلى تدمير منزلين في حي السكة حديد وسط شرقي المدينة. وفي 18 يناير تعرضت مواطنة للاستجواب والتفتيش بسوق موقف الجنينة؛ حيث كانت تسير في طريقها عندما نادتها إحدى زميلاتها تعمل بائعة الشاي، وبعد اقل من ربع ساعة من جلوسها الى رفيقتها، جاء فرد من الدعم السريع وطلب منها الذهاب إلى موقعها بالقرب من المكان، ورفضت الذهاب فأصّرو عليها وشعّرت بالخوف من نبرة الحديث، وعندما ذهبت تم سؤالها عمّا تفعله بالمكان وعلاقتها ببائعة الشاي وتم تفتيش هاتفها.

ولاية شرق دارفور:

في مطلع يناير، قامت قيادة قوات الدعم السريع في محلية ابوكارنكا الواقعة شرق ولاية شرق دارفور بإصدار قرار منع وجمع أجهزة الواي فاي من المواطنين بحجة دواعي أمنية. وفي التاسع من يناير، اعتقلت الدعم السريع مواطن طبيب يُدعى محمد الهادي من عيادته؛ حيث قامت عناصر من القوات بإقتياده إلى مقرها بمدينة الضعين، ثم حققوا منه على خلفية نشر منشور على صفحة تجمع قوى التغيير شرق دارفور، وتم لاحقًا إطلاق سراحه في نهار اليوم ذاته.

وفي 15يناير، اعتقلت الدعم السريع مواطن يُدعى معتصم عبدالله، موظف في البنك الزراعي الضعين بالاتهام بدعمه للجيش بعد ان تم اختراق هاتفه ونشر فيديوهات الاحتفال بتحرير مدني. وفي وقت سابق، قامت الدعم السريع بالحكم على مواطن قاصر بالسجن خمسة شهور بتهمة التخابر مع الجيش بعد نشره فيديو لايف على الفيسبوك، وتم ترحيله من محلية عسلاية الى مدينة الضعين لسجنه.

ولاية وسط دارفور:

شهدت الولاية أحداث انتهاكات لحقوق الإنسان خلال شهر يناير. حيث في الأول من الشهر أطلق عنصر يتبع للدعم السريع النار على مواطن يُدعى تجاني حسن جار النبي (33 عامًا) مما اصابه في الصدر وأسفل الفم ونُقل على إثره إلى المستشفى وفارق الحياة متأثرًا بذلك، ووقعت الحادثة داخل سوق زالنجي الكبير بالقرب من بنك الخرطوم من الناحية الجنوبية. في الثالث من يناير، وعند حوالي الساعة العاشرة ليلًا أطلق مسلحاً يُدعى عبدالقادر إينا مستنفر يتبع للدعم السريع النار على مواطن يُدعى عبدالحكيم أدم أبكر (22 عامًا) مما مات في الحال. ووقعت الحادثة بالقرب من منزل الضحية بجوار نادي ليلي للشباب في قرية كتيري التابعة لوحدة أبطأ الإدارية والتي تقع في الناحية الجنوبية الشرقية لمدينة زالنجي وتبعد عنها مسافة (45)كلم تقريبًا.

وفي العاشر من يناير، وعند الساعة الثامنة صباحًا، تعرض نازح يُدعى عبدالرؤوف عبدالرحمن حسن 67)عاماً) يسكن مركز إيواء مجمع أريبو لحادث اعتداء جسدي ضربًا من قبل عناصر ينتمون للدعم السريع كانوا يستقلون عربة لاندكروزر بيضاء اللون. ووقعت الحادثة في مخبز شرق سوق مرين وجوار ورشة لصيانة الدراجات النارية، وجنوب شارع كلية الطب جامعة زالنجي - مجمع اريبو وذلك على خلفية نقاش تم في المخبز بسبب صف أخذ الخبز وحول من له الأولوية هل المواطن أم العسكري؟ وقام العناصر بتوجيه تهمة انتماء الضحية النازح للجيش، فضربوه ورموه على الأرض وربطه من يديه وترحيله إلى ارتكاز كبري اريبو وهناك تعرض للاحتجاز لفترة 7 ساعات والتعذيب الشديد بالركل والضرب بالعصى ومؤخرة البنادق والسياط والرش بالماء البارد ونتج عن ذلك كسر في الكف والضلوع في الجانب الأيمن واصابات متفاوتة في الرأس والظهر وأصابع اليد اليسرى وبعد تدخل أسرته وأعيان المعسكر تم الإفراج عنه بغرامة مالية بلغت قيمتها 500 ألف جنيه سوداني.

وفي 16 يناير، عند حوالي الساعة الثامنة والنصف صباحًا اعترضت عدة عناصر تتبع الى قوات الدعم السريع طريق نازح يُدعى أدم موسى عبد الجبار محمد35)عامًا) يسكن في معسكر الحميدية - مربع 1 ويعمل في بناء المنازل؛ حيث كان يستقل دراجة هوائية وفي طريقه للعمل بأحياء جنوب سوق مرين، عندما تم اقتياده العناصر بحجة أن لديهم بلاغ قبض ضده تتعلق بسرقة هاتف لأحدهما في منطقة خارج مدينة زالنجي، وكان آدم موسى نزل معهما ضيفًا في قرية ما وطلب من أحدهما تلفون للاضاءة لإعداد وجبة العشاء ولم يعطه بحجة أن بطارية الهاتف فارغة الشحن مما اضطره بفك ربطة مقتنياته واخراج هاتفه واستخدامه للغرض وبعد أن تمكن من إعداد الطعام وتناولوُه جميعًا قام أحدهما باتهام الضحية بسرقة الهاتف ولوح له بالتهديد بفتح بلاغ ضده، وبعد أن قضى 3 أيام في المعتقل بقطاع الدعم السريع الشهير بالفوج تم إطلاق سراحه دون تقديمه لأي محاكمة .

وفي ذلك اليوم، وعند حوالي الساعة الرابعة عصرا اعتقلت إستخبارات الدعم السريع نازح يُدعى محمد ادم اسماعيل عثمان28) عامًا)، يسكن معسكر الحميدية - مربع 7، ويعمل بالأعمال الحرة بالاتهام باتباعه إلى قوات المشتركة، وجرت عملية الاقتياد من داخل مكان يسمى سوق الاخوان بالسوق الكبير في مدينة زالنجي إلى ارتكاز الدعم السريع بسوق تورو ولاحقًا تم ترحيله إلى (الفوج،(وتم إطلاق سراحه بعد ان قضى ثلاثة أيام في المعتقل بعد أن أجبروه على آداء القسم موثق بالفيديو ودفع مبلغ من المال.

ولاية غرب دارفور:

تشهد الولاية تكتم واسع للحريات والتضييق على المدنيين من قبل قوات الدعم السريع التي تسيطر على الولاية منذ أواخر أكتوبر 2023. وفي 23 نوفمبر، قامت مجموعة يستقل سيارة ذات دفع رباعي، يُرجح اتباعها إلى الدعم السريع، باعتقال شخصين في مدينة الجنينة في مركز شبكة الاستالنك في موقف الفيتوري، وتم إطلاق سراح أحدهما يبلغ من العمر 50 عامًا بينما لم يتم إطلاق سراح الآخر. وفي 24 يناير اعتقلت الدعم السريع 3 أشخاص مدنيين في حي الكفاح ولم يتم إطلاق سراحهم حتى نهاية شهر يناير.

التوصيات:

1. على الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية ضرورة الوقف الفوري لاستهداف المدنيين بما فيهم السكان المدنيين في الأحياء السكنية المدنية والنازحين في المخيمات ومراكز الإيواء المؤقتة.
2. وعلى أطراف الحرب ضرورة الالتزام بأحكام القوانين والمعاهدات الدولية بما فيها القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف الأربعة وبروتوكوليها الإضافيين المعنية بتوفير حماية عامة وخاصة للفئات والأعيان المدنية.
3. على أطراف النزاع ضرورة الالتزام بتطبيق معايير التناسب والتمييز أثناء العمليات العسكرية بما يضمن حماية المدنيين والأعيان المدنية بما فيها الأسواق، المرافق الصحية، والمؤسسات التعليمية.
4. على أطراف النزاع ضرورة العمل على تعزيز استقرار الأوضاع الامنية بما يشمل حماية المدنيين من الاستهداف والمخالفات القانونية والجرائم مثل القتل خارج القانون، النهب تحت تهديد السلاح، الاغتيال، والاعتقال التعسفي، وغيرها.
5. على قوات الدعم السريع ضرورة فتح ممرات آمنة لخروج وحركة المدنيين من وإلى اقليم دارفور باعتبار سيطرتها على أربعة من ولاياتهِ الخمس.
6. على الدعم السريع بحكم سيطرتها الكبيرة على الإقليم، ضرورة تسهيل جهود إيصال المساعدات الإنسانية للمحتاجين بالإقليم الذين هم حاليًا في امسّ الحوجة اليها من ذي قبل في ظل توقف المساعدات الخارجية الامريكية بما تشمل تمويل الإستجابة الإنسانية والاغاثية في السودان.
7. على كافة الجهات المعنية الفاعلة محليًا ودوليًا، بما فيهم بعثة تقصي الحقائق التابعة للامم المتحدة و اللجنة الافريقة لضرورة تكثيف جهود مراقبة أوضاع انتهاكات حقوق الإنسان والاحداث الامنية ورصدها وتوثيقها بما يسهم في تضافر جهود المناصرة و التقاضي الاستراتيجي بما يضمن تحقيق العدالة وإرساء قيم عدم الإفلات من العقاب.